

تتركز أغلب استثمارات المتداولين الأجانب فيه

«الشال»: قطاع البنوك الأهم والأعلى سيولة ضمن قطاعات بورصة الكويت خلال 2021

منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى يقدر لها أن تحقق أدنى معدلات النمو على مستوى العالم

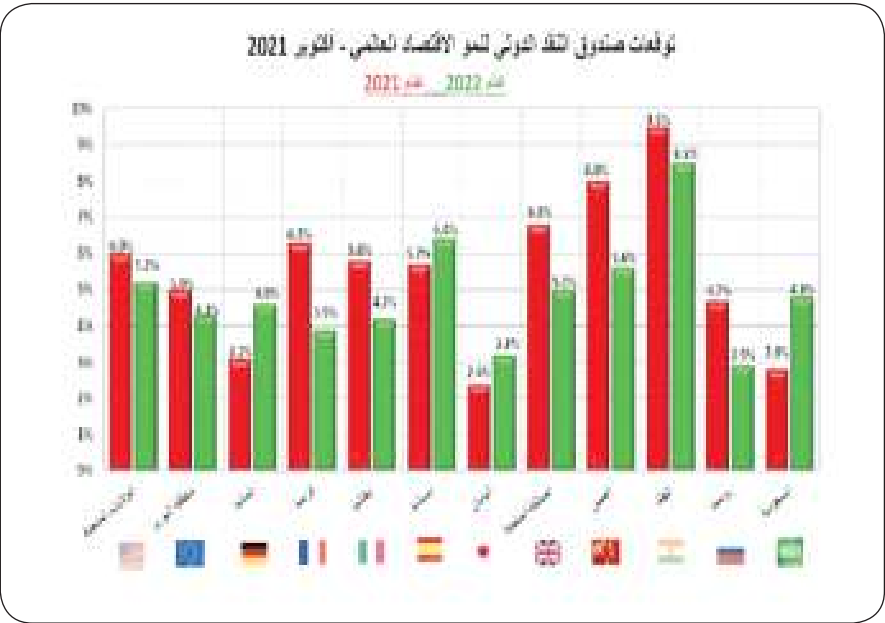
بنحو 1.72 % في نهاية عام 2020). وصاحب انخفاض كليهما ارتفاع نسبة تغطيتها إلى نحو 230 % مقارنة بنحو 220 %.

تشير الأرقام إلى أن متطلبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 2.571 مليار دينار كويتي ما نسبته 10.1 %، لتصل إلى نحو 28.147 مليار دينار كويتي مقارنة بنهاية 2020. وحققت ارتفاعاً بنحو 1.761 مليار دينار كويتي أي نسبة نمو بلغت 6.7 % عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في الفترة نفسها من العام الفائت، وإذا استثنينا تأثير جميع نتائج بنك بوبيان، تبلغ نسبة النمو نحو 4.1 %.

ولمطابقة نسبة إجمالي الموجودات إلى إجمالي الموجودات نحو 86.6 % مقارنة مع نحو 86.8 % في الفترة نفسها من العام الفائت.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن جميع مؤشرات الربحية للبنك قد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع الفترة نفسها من 2020. إذ عرفت مؤشراً العائد على معدل الموجودات (ROA) إلى نحو 1.1% مقابل 0.8 % . وارتفاعاً على مؤشر حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) ليصل إلى نحو 10.1 % بعد أن كان عند 6.8 % وارتفاعاً أيضاً، مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC) ليصل إلى نحو 50.6 % قياساً بنحو 35.4 % . وارتفاع ذلك ربحية السهم الواحد (EPS) بلغت نحو 33 فلساً، مقارنة بمستوى الربحية المحسوبة في نهاية الفترة الماخلة من عام 2020 والبالغة 222 فلساً. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 21.7 ضعف مقارنة بنحو 29.7 ضعف (أي تحسن)، بسبب ارتفاع ربحية السهم بنسبة 50 % مقابل ارتفاع أقل لسعر السهم السوقي وبنسبة 9.5 % . وبمؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) 2.0 مرة مقارنة بنحو 1.9 مرة .

الاداء الأسبوعي لبورصة الكويت
كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي (4) أيام عمل مناسبة عطلة المولد النبوي (الشريف) أكثر نشاطا، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، وعمد الصفقات المتداولة، وكذا ارتفعت قيمة المورصة العام (مؤشر الشال). وكانت قراء مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الأربعاء الماضي قد بلغت نحو 605.8 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 5.8 نقطة ونسبته 1 % عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل مرتفعا بحدود 118.0 نقطة أي ما يعادل 24.2 % عن إقفال نهاية عام 2020.



**صندوق النقد الدولي
خفض من نظرتة
الإيجابية لأداء
اقتصادات دول
مجلس التعاون في
تقرير شهر أكتوبر**

أوضح تقرير "الشال الاقتصادي الأسبوعي أن قطاع البنوك الكويتية يعتبر الأهم والأعلى سيولة ضمن قطاعات بورصة الكويت حيث استحوذ على 37 % من إجمالي سيولة البورصة منذ بداية العام الجاري حتى نهاية سبتمبر الفائت، وتتركز أغلب استثمارات المداينون الأجانب فيه. وما بين نهاية العام الفائت ونهاية تداول يوم الأربعاء الموافق 24 أكتوبر 2021، ارتفع مؤشر قطاع البنوك بنحو 24.1 %، وكذلك ارتفعت مساهمة الأجانب في هذا القطاع.

وضع سلوكهم الاستثماري في ظل هذه الحالة، وربما يوحى تزايد المظنة المؤسسية للمستثمر الأجنبي المؤسسي وأوضاع القطاع المصرفي رغم ما طال عطل البنوك من تخفيض التصنيف الائتماني بسبب خفض التصنيف الائتماني للسيادي للدولة لتغيير النظرة المستقبلية من مستقرة إلى سلبية لدى غالبية مؤسسات التصنيف الائتماني، وبينما خفض التصنيف من غير طبيعي، استمرار الأزمة أمر طيب. توقعات النمو لدول مجلس التعاون الخليجي خفض صندوق النقد الدولي من نظرتها الإيجابية لآداء اقتصادات دول مجلس التعاون في تقرير شهر أكتوبر 2021، وشمل التخفيض معظمها، وبدرجات متفاوتة مقارنة بتقريره في شهر أبريل 2021، على معدلات النمو المتوقعة في عام 2021 كانت للسعودية أكبر اقتصادات المنطقة، وكان المتوقع أن تنمو بنحو 2.9% في عام 2021 كما تراجع قليلا إلى 2.8%، وتراجعت قليلا إلى 2.8% من نمو مرتفع عام 2020 بنحو 4.8% عام 2021.

على معدلات النمو الموجبة المتوقعة كانت لعمان، التي رفع الصندوق تقديرته نموها من نحو 1.8 % في عام 2021 في تقرير أبريل الماضي إلى نمو أعلى بنحو 2.5 % في تقرير أكتوبر 2021، مع توقعات تحقيق نمو بنحو 2.9 % في عام 2022. وجاءت البحرين والثالثة بخفض لتقديراته نموها من 3.3 % في أبريل 2021 إلى نمو 2.4 % في تقرير أكتوبر 2021، وترفع تلك التقديرات إلى نمو بنحو 3.1 % في عام 2022. واتى الإمارات بخفض لتقديراته نموها من 3.1 % في تقرير أبريل 2021 إلى نمو 2.2 % في تقرير أكتوبر 2021، وفي الترتيب الخامس تأتي قطر بخفض لتقديراته لنموها من 2.4 % في أبريل 2021 إلى نمو بنحو 1.9 % في أكتوبر 2021، ثم تحقيق نمو أعلى بنحو 4.0 % في عام 2022. وأخيرا تأتي الكويت حيث رفعت تقديرات نموها قليلا بنحو 0.7 % في تقرير أبريل 2021 إلى نحو 0.9 % في تقرير أكتوبر 2021، أي طالها أيضا نمو، ثم تحقق نمو مرتفعا بنحو 4.3 % في عام 2022.

ولا يذكر تقرير أكتوبر 2021 سبب ظاهر لتخفيض توقعاته لمعظم اقتصادات مجلس التعاون. ولكنه تخفيض بنسق مع انخفاض الطفيف لتوقعاته حول نمو الاقتصاد العالمي، والتقرب بكتب في

6.8% للمملكة المتحدة، وقرسبا بنحو 6.3%، يتبعها الولايات المتحدة، وإيطاليا وإسبانيا بنحو 6.0%، و5.8% و5.7% على التوالي.

ويتوقع التقرير نمواً أعلى لاقصادات الأسواق الناشئة والنامية، وبقرسبا أن تنمو بنحو 6.4% في عام 2021 وبنحو 5.1% في عام 2022، ضمنها تحقيق الهند أعلى معدل نمو بنحو 9.5% بحلول 2021 بنحو 9.5% وتلحقها الصين بنحو 8% وروسيا بنحو 4.7%.

منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى هي في النمو ويقدّر لها أن تحقق أدنى معدلات نمو ضمن فئات المقاربة، ومن المتوقع أن ينمو اقتصادها بنحو 4.1% في عام 2021 ومتفاهل في عام 2022، وضمنه سوف يحقق الاقتصاد السعودي نمواً بنحو 2.8% في عام 2021، ويعاود نموه بنحو 4.8% في عام 2022.

واقصاد السعودية نحو نصف اقصادات دول

مجلس التعاون وضمن أكبر 20 اقتصاد في العالم. تحتاج بنك الكويت الوطني

أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من عام 2021. وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك (بعض الخصم والضرائب) قد بلغ نحو 266.5 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 89.2 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 150.3 % مقارنة بنحو 177.3 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2020. وحقق ذلك نتيجة انخفاض إجمالي الخصصات بنحو 84.8 مليون دينار كويتي أو بنسبة 40.9 %، إضافة إلى ارتفاع الربح التشغيلي للبنك بنحو 8.3 مليون دينار كويتي أو بنحو 2 %، وحقق البنك ربحاً خاصاً بمساهمي بنك نحو 254.8 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 168.7 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، أي بارتفاع بلغ نحو 86.1 مليون دينار كويتي.

كويتي أو ما نسبته 51.1% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020.

وارتفع صافي إيرادات التشغيل بنحو 48.7 مليون دينار كويتي، أي نحو 7.7%، حين بلغ نحو 68.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 63.2 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد (في الشاغل التقليدي الإسلامي) إلى نحو 502.1 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 472.6 مليون دينار كويتي أي بارتفاع بلغ نحو 29.5 مليون دينار كويتي أو بنسبة 6.2% وانخفضت إيرادات الفوائد للبنك (باستثناء الإيرادات التمويلية الإسلامية) بنحو 98.4 مليون دينار كويتي وانخفضت معها مصروفات الفوائد (باستثناء تكاليف المراسلة) بنحو 108.8 مليون دينار كويتي، وعليه ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنحو 10.4 مليون دينار كويتي، بحقق البنك

[illegible]

■ جدول مؤشر الشال لعدد 30 شركة مدرجة في البورصة

توقعاته لمعظم اقتصادات
دول مجلس التعاون،
ولكنه تخفيض يتسق مع
الخفض الطفيف لتوقعاته
حول نمو الاقتصاد العالمي،
وأن التقارب يكتب في